

محاضرة الفصل والوصل في البلاغة دراسة نحوية بلاغية السنة الاولى ماستر أدب حديث

ومعاصر باديس لهويميل ماي ٢٠٢٠

الفصل والوصل ظاهرة بلاغية مهمة، تعمل على الربط بين الجمل في التراكيب العربية لتحقيق انسجاما في الخطاب، يسهم في توضيح مقاصد المتخاطبين وإبلاغ معانيهم لمتلقيهم.

وقد لقي اهتماما بالغا أمره من طرف البلاغيين العرب ومنهم الرازي جعله يؤدّي وفق معطيات تداولية تمكن المتكلم من إنتاج المعنى من جهة، وتعين المتلقي (السامع) على تأويل هذا المعنى وتفسيره.

لأجل ذلك تسعى هذه الدراسة إلى بيان أبعاده التداولية وتصوراته اللسانية التي ترتبط بالقصد والاستعمال مستنديين إلى الوصف والتحليل منهاجا.

الكلمات المفتاح : بلاغة عربية ؛ تداولية؛ السياق؛ قصدية؛ استعمال.



Abstract:

Separation and connection is an important rhetorical phenomenon, which works to link the sentences in the Arabic structures, to achieve harmony in the discourse, as it contributes to clarifying the purposes of the addressees, and communicating their meanings to their recipients.

This phenomenon has received great attention from his commanders on the part of the Arab rhetoric, including Al-Razi, who made it perform according to pragmatic data that enables the speaker to produce the meaning on the one hand, and helps the recipient (the listener) to interpret this meaning as well as its interpretation.

For this reason, this study seeks to demonstrate its pragmatic dimensions and linguistic perceptions, which are related to intent and use, based on a description and analysis methodology.

Key words: Arabic rhetoric; Pragmatics; Context; Intentionality; Usage.

مقدمة

الفصل والوصل ظاهرتان لغويتان مهمّتان في البلاغة العربية، تحدث بين المفردات وبين الجمل، وهو باب دقيق المسلك في التعبير، جعله البلاغيّون حداً للبلاغة، "فالبلاغة معرفة الوصل والفصل"، وقد تعمّق في بحثه عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)^١، بطريقة تختلف عن دراسة العلماء قبله لها، وهذا ما أدركه فخر الدّين الرازي (ت 606 هـ) ووقف عليه، فرأى أنّ الفصل والوصل من أعظم أركان البلاغة ووجوه النّظم وأكثرها أهمّية وقيمة في بناء النّصوص، وهي تمسّ جانبي النحو والبلاغة معاً، وتراعي روابط الجمل وأجزاء الكلام، وتعدّ من منظور التداولية من الاستراتيجيات الحجاجيّة التي تُعنى بتبليغ المعنى وإيصال حجّة المتكلّم إلى المتلقّي^٢ في معرض حسن محكم البناء.

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه، كتاب "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز" لفخر الدين الرازي، لما يحظى به من أهمية في الدرس البلاغي؛ فهو كتاب بلاغي قيّم، البيان مقارنة بما قبله^٣، ناهيك عن ندرة الدراسات التي تبحث قضايا الكتاب من منظور لساني حديث.

أولاً: التعريف بالكتاب والظاهرة البلاغية:

"نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز" كتاب في البلاغة العربية وضعه الرازي بعدما أعجب أيما إعجاب بكتابي عبد القاهر الجرجاني كما بيّن^٤، فقام بتلخيصهما وجمع قضاياهما في كتاب بلاغي واحد وسمه ب"نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز". وأبدى فيه رأيه وحكمه على قضية الإعجاز القرآني بما رآه صواباً، إنه كتاب في البلاغة والإعجاز القرآني.

فعمل الرازي ينطلق من تنظيم وتبويب قضايا البلاغة عند الجرجاني في كتابيه، وضبط قواعدها وحصر أقسامها والنظر قبلها في قضية الإعجاز القرآني، فالكتاب موضوع لأجل تلخيص وإيجاز عمل الجرجاني في كتابيه، وهو ما أعلن عنه الرازي في مقدّمة كتابه، حيث بين أنه سيلخص الكتابين

ويرتبهما، وهذا بعد أن شكر جهد صاحبهما أولاً، ثم عاتبه على إطنابه وسوء ترتيبه للفصول والأبواب.

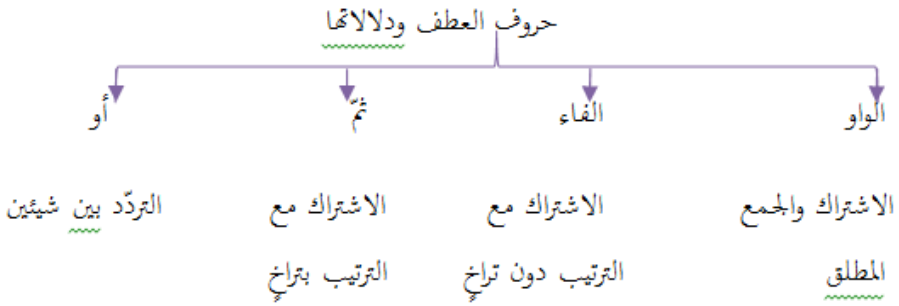
كما حاول الرازي في إطار سعيه لبيان مظهر الإعجاز وتلخيص كتابي الجرجاني، وضع قوانين كلية للغة وكيفيات استخدامها واستعمالها انطلاقاً مما تواضع عليه أهلها (المرجعية اللغوية المشتركة) ثم الاتساع في الاستعمال بما يسهم في توضيح المقاصد وكشف المعنى وتفسيره وتأويله بحسب ما يسود في زمنه.

وقد اتسم في كتابه بطابع عقلي جعله يكثر التقسيمات والتفريعات، وهذا ما سبّب له كثيراً من النقد واللوم من قبل الباحثين المحدثين بجعله سبباً في فقدان البلاغة العربية روحها وجماليتها.

وأرى أنّ الأمانة العلمية تقتضي منا أن نحكم عليه في ظل ما حدّد من هدف ألزم به نفسه من البداية، وفي عصره وبيئته؛ إذ كان عصره عصر جدال ومناظرة في مختلف فروع المعرفة خاصة في قضية الإعجاز القرآني والدفاع عنه، وهو ما جعل خطابه على غرار عبد القاهر الجرجاني يتّسم بطابع سجالي حوارى، يقوم على المحاورّة والتّحدي والإقناع بالحجّة ناهيك عن أثر السياق الاجتماعي في إنتاج خطاب الرازي البلاغي بتلك الصورة الموجزة والدقيقة، كما أنّ الموضوعية العلمية والأمانة تقتضي منا أيضاً، أن نسائله عن جدوى هذا العمل الذي قام به، ومدى دقته في التلخيص ووعيه بما يلخّصه ويقدمه للقارئ العربي.

والوصل ضمّاً لتراكيب اللغة ووحداتها بعضها إلى بعض بواسطة روابط العطف، أمّا الفصل فيمكن عدّه وصلاً بغير العطف، يقول الرازي في ضبط معاهد هذا الباب: «فائدة العطف التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه، ثم من الحروف العاطفة ما لا يفيد إلا هذا القدر، وهو الوار، ومنها ما يفيد مع ذلك فائدة زائدة، مثل الفاء، و"ثم"، فإيهما يفيدان التّرتيب، أمّا الفاء فمن غير التّراخي، وأمّا "ثم" فمع التّراخي، و"أو" فإنه يفيد التّردّد، وغرضنا هاهنا متعلّق بالبحث عمّا لا يفيد إلاّ الإشراك»، فالوصل ربط معنى بمعنى بحروف عاطفة لغرض ما، هذه الحروف التي نجد الرازي هنا

يتحدّث عن دلالاتها وما تفيده كل أداة في التركيب، فلكل منها سرّ بلاغي لا يوجد في نظيرتها؛ فالعطف بالواو يفيد التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه، والعطف بالفاء أو ثمّ يفيد زيادة على التشريك الترتيب، وهما معا يختلفان في درجته، فتفيد الفاء الترتيب من غير تراخٍ، وتفيد ثمّ الترتيب مع التراخي، أما العطف بـ"أو" فيفيد معنى التردّد، ليبيّن بعدها أن غرضه هنا يرتبط بالحديث عن الوصل الذي يتمّ بما لا يفيد إلاّ الإشراك^٧، وهو حرف "الواو".



ثانياً: - القواعد التداولية للفصل والوصل بين المفردات والجملة: يفيد الوصل الاستمرار في

سياق الكلام إتماماً للمعنى وتحقيقاً للقصد التواصلي، ويقتضي ضوابط معيّنة تدخل في منطق الاستعمال وجب مراعاتها، يقول الرازي: «العطف إمّا في المفردات أو في الجملة، أما في المفردات فإنّه يقتضي التشريك في الإعراب، لئلاّ يستدلّ به على التشريك فيما يوجب الإعراب. وأمّا في الجملة فالجملة إما أن تكون قوّة قوّة المفرد، كقولك: مررتُ برجلٍ خُلِقَ حسناً، وخُلِقَ قبيحاً. فقد أشركتُ بين الجملتين في الإعراب، وهو الجرّ بكونهما صفة للنكرة لئلاّ يستدلّ به على التشريك في المعنى، وهو كون كلّ واحدٍ منهما تقييداً للموصوف وتخصيصاً به»^٨.

يريد القول إنّ وصل المفردات ووصل الجملة التي لها محلّ من الإعراب يعني مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في وجهه الإعرابي ووظيفته النحوية الدلالية، والقصد بالوصل هنا التشريك في الحكم الإعرابي عموماً، نحو قولنا: "مررتُ برجلٍ خُلِقَ حسناً، وخُلِقَ قبيحاً"، فالجملتان في محلّ جرّ صفة

لرجل، فتشتركان في تحقيق وظيفة الصّفة والحكم الإعرابي فهما مرفوعان في محل جرّ، هذا إن كانت الجملتان تحملان القوّة نفسهما للمفردات(الجمل التي لها محلّ من الإعراب)، وهذا ما يُسهم في زيادة شدّة قوّة الفعل الكلامي العام المؤدّي بتلك الجمل، مما يزيد من شدّة تأثيره في متلقّيه وتأكيد مضمونه الإخباري، وهنا ينطلق الرازي على غرار الجرجاني من عطف المفرد على المفرد ليجعله أصلا يبني عليه عطف الجملة على الجملة، مما يزيد الجملة الأولى تأكيدا وبيانا.

ولعلنا نلاحظ من هذا الكلام أنّ لوصول الجملة بالجملة شروطا نحوية وجب توفّرها هي^٩:

- أن يكون حكمهما الإعرابي حكم المفرد.

- أن يكون للأولى محلّ من الإعراب.

- أن تنقل الواو إلى الثانية حكما وجب للأولى.

هذا عن وصل المفردات ووصل الجمل التي في حكم المفرد، وأمّا وصل الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، ويسمّيها الرازي الجمل التي لا تكون قوّة المفرد، فيرى فخر الدّين الرازي أنّها تقوم على الفصل، وأنّ أقسام هذا الصّنف ثلاثة «إمّا أن يكون معنى إحدى الجملتين لذاته متعلّقا بمعنى الجملة الأخرى أو لا يكون، فإن لم يكن فإمّا أن يكون بين الجملتين مناسبة أو لا يكون، فالأقسام لا تزيد على هذه الثلاثة»^{١٠}، وكلها تُسهم في توكيد التركيب الأوّل وزيادة بيانه وجعله أكثر قوّة وثباتا في نقل معانيه ومضامينه الإخبارية.

فالقسم الأوّل: ويسمّيه البلاغيون اليوم بكمال الاتّصال، وفيه يكون معنى إحدى الجملتين كالتوكيد للجملة الأخرى أو كالصّفة لها، فلا يكون فيها العطف ولا يجوز إدخال العاطف عليها كون الصّفة والتوكيد متعلّقين بالموصوف المؤكّد لذاتيهما، فلا يعطفهما على بعض، ولأجل ذلك تمّ الاستغناء على ذلك الرّابط، فالأنسب الكلام بالفصل، وهو يفيد من الارتباط والاتّحام، ما يفيد الوصل وأكثر، يقول الرازي: «لما كان التّعلق الدّائميّ حاصلا استغني عن لفظ يدلّ على ذلك

التعلق»^١، ويستشهد الرازي لهذا الصّرب بكثير من الشّواهد من الخطاب البلاغي الراقي ممثلاً في القرآن الكريم، مما يدلّ ويكشف عن حسّه البلاغي وذوقه الرّيفيع الذي يكشف عن قدرته وبراعته وتمكّنه من البلاغة بكلّ صورها، بيد أنّ المنهج التعليمي الذي احتطّه لنفسه ورؤيته البلاغية الموجزة لمؤلّفه الجرجاني، هي التي دعت له للتّبرّح على هذا النّهج الذي وضعه لنفسه، يقول الرازي: «وكذلك قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾»^٢، فقوله "إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ" "يحتمل أن يكون توكيداً لقوله: "مَا هَذَا بَشَرًا" من وجهين، وأن يكون صفة له من وجه واحد»^٣، فأما وجهها التوكيد المقصودان، فأحدها أنّ من يُرفع عن البشريّة في مقام التّعظيم، وجب أن يكون ملاكاً، وإثبات الملكية وجه من وجوه تأكيد الرّفع عن البشريّة، والثاني: أنّ الناس في عرف التواصل الاجتماعي وما تواضعوا عليه شاهدوا في الإنسان من الخلق الحسن، والخلق الجميل، ما تعجّبوا وانبهروا به، قالوا "ما هذا بشر"، والقصد الإبلاغيّ "هذا ملاك"، وإذا كان هذا المراد مفهوماً قبل التّصريح، فإنّ التّصريح به - كما يرى الرازي - يعدّ توكيداً له^٤، وبعبارة تداوليّة يمثّل التركيب نظماً مزيداً في قوّة فعله الكلامي (قوته الغرضية) من خلال العبارة الثانية التي أتمت المعنى الأوّل وزادته تأكيداً.

هذا من جهة التوكيد، أما الوجه الذي هو شبيه بالصفة «فهو أنّ إخراجها عن جنس البشرية يتضمّن - لا محالة - دخوله تحت جنس آخر، وجعله ملكاً يكون تعييناً لذلك الجنس وتمييزاً له عن غيره»^٥.

واضح هنا أنّه في حالتي التوكيد والصفة تكون الجملة الثانية مؤكّدة للتي قبلها أو صفة لها، وبينهما إذن تعلق ذاتي وتلاحم واتصال داخليّ أقوى من توظيف روابط العطف التي تفيد الربط الخارجي (كمال الاتصال)، ومادام يوجد بين التركيبين تعلق ذاتي وداخليّ، لا يجوز في منطوق العربية العطف بالواو ولا حاجة إليه في نظم متلاحم ومنسجم على مستوى بنيته الباطنيّة.

والقسم الثاني: (حالة كمال الانفصال): وفيها لا يكون بين الجمليتين مناسبة أصلاً، لذلك وجب ترك العطف «لأنّ العطف للتشريك، فحيث لا يكون مشاركة أصلاً استحال العطف»^{١٦}، وكأبي بالرازي هنا يتحدّث عن ضرورة وجود جهة جامعة بين المعطوف والمعطوف عليه، توفر شرط الملاءمة؛ أي ضرورة ملاءمة معنى الكلمة لمعاني جاراتها، حتى يستقيم التركيب بالعطف، ولذلك يتم هنا الاستناد في بناء حركية المعنى على البعد التداولي، فيتّم النظر للفصل والوصل من زاوية المتلقّي ومن زاوية المتكلّم؛ «أي من خلال علاقة المتلقّي بالخطاب، بحيث تعود مقبولية العطف لا إلى أسباب معنوية وإنما إلى أسباب تداولية»^{١٧}، ومن زاوية مقاصد المتكلّم وحاله إزاء ما يلقيه من تعبير، وهو ما سينعكس في السياق التعبيري للكلام المنجز.

فلا يجوز العطف بين تركيبين تنعدم المناسبة بينهما، بل وجب بناؤهما على الفصل لا الوصل، وهو ما يقتضي مراعاة اعتبارات تداولية تسهم في نظمه بكيفية مخصوصة.

ولأجل انعدام المناسبة بين التركيبين - كما يقول الرازي - «عابوا أبا تمام في قوله:»^{١٨} [بجر الكامل]

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبِيرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ

فإنّه لما لم يكن بين مرارة النوى وبين كرم أبي الحسين مناسبة لم يُجر ذكرُ العاطف»^{١٩}.

وقد يكون الكلام مما يقبل العطف ولكن الشاعر يقطعه احتياطاً مراعاة لحاله وقصده من

كلامه كي لا يُفهم خطأً، وهو اعتبار تداولي مهمّ، نحو قول الشاعر:^{٢٠} [بجر الكامل]

وَتَظُنُّ سَلَمَى أَنِّي أَبْغِي بِهَا بَدَلًا، أَرَاهَا فِي الظَّلَالِ تَهِيمٌ

فيُلاحظ أنّ الشاعر لم يعطف جملة "أراها في الظلال تهيم"، كي لا يحسب المتلقّي أنّ العطف على جملة "أبغى بها بدلا" دون جملة "تظنّ"، لأنّ حال الوصل في هذا الموضع قد يؤدي إلى ناتج غير مراد الشّاعر،^{٢١} فراعى المتكلم مشاعره وموقف سامعه وحاله، ليضمن إفادته مضمونه الإخباري (مراعاة مبدأ أمن اللبس)، وتضمّن كلامه جواباً لسؤال مقدّر هو "ما قولك فيما تظنه

سلمى؟" ليأتي جوابه: " أراها في الظلال تهيم"، ومراده(قصده): أنّ سلمى أخطأت بظنّها أنّي أبعي بها بدلاً، فأفاد القطع هنا ضمان أمن اللبس، ونفي ظن سلمى وردّ اتهامها، فهذا بعد تداولي يظهر في العناية بتحقيق الفهم والإفهام لسلمى(المتلقي) وأخذها إلى الفهم الصحيح والاعتقاد السليم، بتجنّبها اللبس والغموض.

فجودة استعمال الفصل في هذا القسم موقوفة على ضرورة وجود مناسبة بين الجملتين من عدمها، فإن لم توجد المناسبة وجب الفصل، وهو ما يُسهّم في جودة النّظم وحصول الغرض المتضمّن في القول وبالتالي يتحقّق إبلاغ القصد إلى متلقي الخطاب.

والقسم الثالث: ويسمّى حالة "بين بين"، أو "التوسّط بين الكمالين"، وتتطلّب إدخال العاطف يقول الرازي: «وأما إذا لم تتعلّق إحدى الجملتين بالأخرى تعلقاً ذاتياً، ولكن بينهما مناسبة فهنا يجب ذكر العاطف»^{٢٢}، والمناسبة شرط تداولي مهم لتحقيق الانسجام التركيبي والدلالي وتوكيد الفعل المتضمّن في القول بالنسبة للجملة الأولى وإتمام المعنى العام للنّظم، وذلك مرتبط بالمتحدّث عنه في الجملتين، فقد يكون شيئاً أو شيئاً واحداً، والمعتبر حسب الرازي والواجب أن تكون المناسبة حاصلة في الجملتين بين المخبر عنهما فقط، أو المخبر بهما فقط، لأجل كونهما متشابهين نحو "زيدٌ كاتب، وعمرو ناثر"، أو أن تكونا متضادّتين نحو "زيدٌ طويلٌ وعمرو قصيرٌ"، أو أن تكون المناسبة حاصلة من الجهتين جميعاً، نحو قولنا: فلانٌ يقولُ ويفعلُ، ويضُرُّ وينفَعُ، ويأمُرُ وينهى، ويسيءُ ويُحسنُ، فإدخال العاطف في مثل هذا ضروري جداً لجعل فاعل الجملتين واحداً^{٢٣}.

فالمناسبة بين الجملتين شرط تداولي مهم بدونه يختلّ المعنى، ولا يستقيم التركيب في منطوق الاستعمال العربي، وهو شرط يؤهّل التركيب للوصل بالعاطف وتحقيق الانسجام وإلاّ يختلّ التركيب، «فلو قلت "زيدٌ طويل، والخليفة قصير"، عندما لا يكون لحديث زيد تعلقٌ بحديث الخليفة اختلّ"، ولو قلت: "زيدٌ طويل وعمرو شاعرٌ، اختلّ لفظاً، لأنّه لا مناسبة بين طول القامة وبين الشّعر، بل الواجب حصول المناسبة من الجملتين جميعاً»^{٢٤}.

ويكمن السرّ البلاغي لهذا الوصل بين الجملتين في كونه يُسهّم في زيادة شدّة فعل الكلام وقوّته الإنجازية، لما يوقّره العاطف من انسجام وحمّة في النظم كلّه فيحقّق تأكيدا للمعنى العام وتثبيتا له في ذهن متلقّيه.

ف نجد مثلا في قولنا السابق: "فلانٌ يضرّ وينفع" إيجاء يجعلنا انطلاقا مما بين المتضادّين من علاقة ومناسبة، نتصوّر عظمة الممدوح وقوّته، إذ بيده الأمر والتّهي والحكم، وهي معان أوحّت بها عملية الوصل بين الجملتين بين الضّر والتّنع وما أنتجتّه من تفاعل دلاليّ، ولو لم يتمّ الوصل لما أنجز هذا المعنى، يقول الرازي: «إذا قلت: "يضرّ وينفع" كنت قد أفدت بالواو أنّك جعلته فاعلا لهما جميعا، ولو تركت العاطف وقلت: "إنّه يضرّ وينفع"، لم يجب ذلك. بل قد يجوز أن يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضرّ وإبطالا له، ثمّ إذا وقع الفعلان في مثل هذا في الصّلة، ازداد الاشتباك والاقتران حتى لا يُتصوّر تقدير أفراد أحدهما عن الآخر»^{٢٥}.

فالقوّة الإنجازية للأفعال الموظّفة في مثل هذه الصّلة استنادا لظاهرة الوصل التي ترتّبت وفقها الكلمات، وانتظمت بها الجملتان فازداد الاشتباك والتفاعل الدلالي بينهما، أفادت قوّة في الفعل المعبر عنه وزيادة في شدّته^{٢٦} بما يحقّق الغرض التواصليّ (القصد) بصورة دقيقة وكيفية مخصوصة.

يقول الرازي: «إذا وقع الفعلان في مثل هذه الصّلة ازداد الاشتراك والاقتران حتى لا يُتصوّر تقدير أفراد أحدهما عن الآخر مثل قولك العجب من أنّك أحسنت وأسأت، والعجب من أن تنهى عن شيء وتأتي مثله، فأنت لا يشتبه على عاقل أنّ المعنى جعل الفعلين في حكم فعل واحد، ومثله قوله: لا تطمعو أن تُهينونا ونُكرِمكم وأن نكفّ الأذى عنكم وتؤذونا

المعنى: لا تطمعو أن تروا إكرامنا يوجد مع إهانتكم، ويجامعها في الحصول»^{٢٧}.

فالقصد التواصلي لهذا النظم الشعري يشير إلى استنكار واستقباح ما يعرّض له من إهانة وأذى، وإخبار بأنّ ذلك لا يمكن أن يقابل بالإحسان والإكرام والكف عن ردّ الفعل بالفعل نفسه.

ثالثاً- السياق التداولي للفصل والوصل وأغراضه التواصلية: يخضع الفصل والوصل في العربية

لسياقات تواصلية تجعلهما يتحكمان في حركة بناء المعنى لاعتبارات تداولية، ويتجاوز قواعد إجرائه العادية حتى يضمن الناظم تحقيق غرضه ومقصده، والتأثير في متلقيه، والرقي بخطابه لمستوى الكلام البليغ، ومن هذه السياقات أن نرى في الجمل ما يقتضي الوصل والعطف، لكنها ترد معطوفة عن بعضها لعوارض ومقامات تداولية بالأساس يقول الرازي: «اعلم أنك قد ترى الجملة حالها مع ما قبلها حال ما يقتضي العطف، ثم إنه يجب فيها تركُّ العطف لأمر عرض وأفاد انقطاعها عمّا قبلها»^{٢٨}.

ويستقي أمثلة مما ورد عند الجرجاني يوضح فيها العارض الذي منع وقوع الاتصال بين الجمل مع أنّ ظاهر التركيب يوجب ذلك. ومن الأمثلة التي استشهد بها الرازي قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^{٢٩}، فظاهر التركيب يقتضي أن يكون القول معطوفاً على قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَوْا إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾^{٣٠}، كونه ليس بأجنبي عنه، فما الذي منع وقوع الاتصال.

يوضح الرازي السبب في عدم الوصل، وهو سبب تداولي في صميمه ساقه من دلائل الإعجاز ٣١، وهو أنّ قوله تعالى: "إِنَّ مَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ" حكاية عن الكفار الذين يظهر لهم أنهم يستهزئون، وليس التركيب خبراً عن الله سبحانه وتعالى، بينما التركيب الثاني: "اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ" إخبار من الله تعالى أنه سيُحازي الكفار عن كفرهم واستهزائهم، ولو عُطِفَ على التركيب قبله، لخرج عن كونه خبراً من الله تعالى ليصير خبراً عن الكفار، وصار المعنى أنهم يشهدون على أنفسهم أنّ الله تعالى يستهزئ بهم، وليس هذا هو حال التركيب ولا موضوع الخطاب، فيخرج الكلام عن قصده التواصلية.

ثم إنّ التركيب "اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ" يشكّل جواباً عن سؤال مقدّر متضمّن في التركيب الأوّل؛ إذ يتبادر إلى ذهن من يسمعه، ففعلهم واستهزأؤهم يجعل متلقّي الخطاب يتساءل عن مصيرهم، وعمّا إذا

كانوا سيُهلكون عاجلا أم سيُمهلون ليعاقبوا آجلا،^{٣٢} فكان القطع ثم الاستئناف بالتركيب الجديد مُستهلا بلفظ الجلالة لبيان مصيرهم مع مواصلة موضوع الخطاب، وهذا بعد تداولي مهم يسمح لمنتج الخطاب بمواصلة جذب متلقيه ودفعه للتركيز معه ومشاركته إنتاج المعنى وإيصاله بكيفية منسجمة ودقيقة تقوم على مراعاة حاله، وإجابته على أسئلة مفترضة لم يطرحها لكنها متضمنة في سياق التواصل والاستعمال، فالتركيب الثاني: "الله يستهزئ بهم" يعدّ حدثا لغويا مفصولا عن التركيب السابق له، لكنه مرتبط به ضمنا، ويشكّل جوابا عن سؤال في التركيب الأوّل يتبادر في ذهن سامعه، وهو تركيب يراعي سياق الاستعمال بكون الأوّل إخبارا عن حال الكفّار (مقول قولهم)، والثاني إخبار من الله عن وضعهم ومصيرهم، وليس القصد فيهما التشريك في الحكم الإعرابي.

ويمكن أن نجد لفظة بيانية مهمة بما تحمله من سمات تداولية في تفسير الرازي؛ إذ يرى أنّ قطع الجملة "الله يستهزئ بهم"، عمّا قبلها والاستئناف بها «وهو استئناف في غاية الجزالة والفخامة، وفيه أنّ الله تعالى هو الذي يستهزئ بهم استهزاء العظيم الذي يصير استهزاؤهم في مقابلته كالعدم، وفيه أنّ الله هو الذي يتولّى الاستهزاء بهم انتقاما للمؤمنين ولا يحوج المؤمنين إلى أن يعارضوهم باستهزاء مثله»^{٣٣}، كما بيّن الرازي أنّ التركيب الثاني ورد بصيغة الفعل المضارع ليفيد تجدد حدوث الاستهزاء وقتا بعد وقت نكايه في الكفّار.

خاتمة:

محصول الحديث أنّ الفصل والوصل آلية بلاغية وتداولية مهمة تسهم في اتّساق القول وانسجامه بنظم الكلام نظما مخصوصا، يراعي معاني النحو بحسب مقتضى الحال وقصد الاستعمال، ويسهم بقوة في إتمام المعنى، وقد تجاوز به الرازي -على غرار ما فعل الجرجاني- ما يؤدّيه من وظيفة نحوية إلى اعتبارات أخرى ترتبط بالسياق والمقام، إذ به يتمّ الرّبط بين المفردات والجمل وصولا إلى النصّ المعرّب عن مقاصد المتكلّم، ولا يمكن إدراك الفصل والوصل مظهرًا خطابيًا يُعنى بإتمام المعنى وتأكيدهِ وتوضيحه إلّا إذا «أتقن المستعمل أصولا ثلاثة يعتمدُها العطف في باب البلاغة، وهي: الموضع الصّالح للعطف، وفائدة العطف، ومقبولية العطف أو لا مقبوليّة»^{٣٤}، وكلها قضايا تداولية

مهمة ترتبط بالاختيار وحسن التأليف في مقامات التواصل، وتعنى بها الأبحاث اللسانية المعاصرة (الأسلوبية، والتداولية) لضمان النجاعة التواصلية.

ولعلّ أهمّية الفصل والوصل تكمن في كونه وجها من أوجه التّظّم وآليّة بلاغيّة إجرائيّة لتحقيق التّظّم في أرقى صورته، بما يحمله من غرض متضمّن في القول، والبلّغ من يستطيع استثمار هذه الظاهرة فيصل ويفصل حسب الموضوع والمقام، والقصد التواصلي، فينجز خطابه في نظم بديع، ويضمن وصوله للسامع في معرض حسن ووجه بليغ.

الهوامش:

-
- ¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٥، ٢٠٠٤. ص ٢٢٢.
- ² عبد الله صولة: البلاغة العربية في ضوء البلاغة الجديدة أو الحجاج، ضمن كتاب الحجاج مفهومة ومجالاته دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، الجزء: ٠١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط ١، ٢٠١٠، ص ٣٩.
- ³ ينظر: الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٩٨٥. ص ٧٤، ٧٥.
- ⁴ ينظر: الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص ٧٤، ٧٥.
- ⁵ ينظر: المصدر نفسه، ص ٧٥.
- ⁶ فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص ٣٢١، ٣٢٢.
- ⁷ ينظر: المصدر نفسه، ص ٣٢٢.
- ⁸ فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص ٣٢٢.
- ⁹ ينظر: محمّد خطايي: لسانيات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، المغرب، ١٩٩١، ط ١، ص ١٠١.
- ¹⁰ فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص ٣٢٢. والرازي هنا ينطلق من عطف المفرد على المفرد ويجعله مثلما فعل الجرجاني أصلا يبنى عليه عطف الجمل بعضها بعضا.
- ¹¹ المصدر نفسه، ص ٣٢٣.
- ¹² يوسف: ٣١.
- ¹³ فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص ٣٢٦، ٣٢٧.

- ١٤ ينظر: فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣٢٧؛ وعبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٢٢٩.
- ١٥ المصدر نفسه، ص٣٢٧.
- ١٦ المصدر نفسه، ص٣٢٣.
- ١٧ محمد خطابي: لسانيات النصّ مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط١٩٩١، ص١٠٣.
- ١٨ أبو تمام: ديوانه، تحقيق محمد عبده عزّام، دار المعارف، مصر، الجزء٣، ط٤، ١٩٨٢، ص٢٩٠.
- ١٩ فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣٢٣.
- ٢٠ البيت مجهول القائل وتم توظيفه لأجل توضيح الظاهرة البلاغية وأبعادها التداولية.
- ٢١ ينظر: محمد خطابي: لسانيات النصّ مدخل إلى انسجام الخطاب، ص١١٣؛ و واضح أحمد: الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري (رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات)، ص٢٦٨. وقد استقرّ لدى البلاغيين أنّ كمال الانقطاع أحد وجوه الفصل يتحقّق بصورتين: الأولى أن تختلف الجملتان خبرا وإنشاء، لفظا ومعنى، او معنى فقط، والثانية: ألا يكون بين الجملتين جامع يصحّح العطف، لأن العطف لا بدّ له من مناسبة بين جملتيه كي يتم. محمد أبو موسى: دلالات التراكيب، دلالات التراكيب، مكتبة وهبة، مصر، ط٢، ١٩٨٩. ص٣٢٤.
- ٢٢ فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣٢٣. أما المناسبة فشرط تداولي تهتم به نظرية الملازمة التي تعنى بضرورة استخدام كلمات مناسبة لمقام التخاطب، ونظرية الاستلزام الحواري في مسلّمة "المناسبة" التي توحى باستخدام عبارات واضحة لا لبس فيها. واضح أحمد: الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري، ص٢٦٩.
- ٢٣ ينظر: فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣٢٣، ٣٢٤.
- ٢٤ فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣٢٣، ٣٢٤.
- ٢٥ المصدر نفسه، ص٣٢٤.
- ٢٦ ومعلوم أنّ هذا بعد تداولي مهم حيث نجد "جون سيرل" تلميذ "أوستين" يشدّد على درجة قوّة الفعل فبيّن أنّ من ميّزات الفعل الكلامي ومن الشّروط التي توطّره ميّز الدرجة في القوّة وفي التأكيد. ينظر: عبد الرّحيم وهابي: القوّة الإنجازية للأفعال الكلامية في نظرية النظم عند الجرجاني، ص١٦.
- ٢٧ فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣٢٥.
- ٢٨ المصدر نفسه، ص٣٢٨.
- ٢٩ البقرة: ١٥.
- ٣٠ البقرة ١٤.

^{٣١} ينظر: عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٢٣٢، ٢٣١، وفخر الدين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص ٣٢٨، ٣٢٩؛ وعزيز الخطيب: الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ط ١، ٢٠١١، ص ٣٠٥.

^{٣٢} استفدت هنا من تحليلات دلخوش جار الله في كتابه: الفئائيات المتغايرة في دلائل الإعجاز، دار دجلة، الأردن، ط 1، 2008. ص ٢٤٢.

^{٣٣} فخر الدين الرازي: مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، الجزء دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الجزء: ٢٣، ط ١، ٠٢، ١٩٨١، ص ٧٨.

^{٣٤} محمد خطايي: لسانيات النَّص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص ١١١.

المصادر والمراجع :

١. أبو تمام: ديوانه، تحقيق محمد عبده عزّام، دار المعارف، مصر، الجزء ٣، ط ٤، ١٩٨٢.
٢. عبد الرّحيم وهّابي: القوّة الإنجازية للأفعال الكلامية في نظرية النظم عند الجرجاني ضمن كتاب البلاغة والخطاب، إعداد وتنسيق: محمد مشبال، منشورات ضفاف، بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط ١، ٢٠١٤.
٣. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٥، ٢٠٠٤.
٤. عبد الله صولة: البلاغة العربية في ضوء البلاغة الجديدة أو الحجاج، ضمن كتاب الحجاج مفهومة ومجالاته دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، الجزء: ١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط ١، ٢٠١٠.
٥. - عزيز الخطيب: الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ط ١، ٢٠١١.
٦. فخر الدين الرازي: مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، الجزء دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الجزء: ٢٣، ط ١، ٠٢، ١٩٨١.
٧. فخر الدين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٥.
٨. محمد خطايي: لسانيات النَّص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، المغرب، ١٩٩١، ط ١.

٩. محمد أبو موسى: دلالات التراكيب، دلالات التراكيب، مكتبة وهبة، مصر، ط٢،

١٩٨٩.

١٠. واضح أحمد: الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي من القرن الثالث الهجري إلى

القرن السابع الهجري ، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات، قسم اللغة

العربية وآدابها، جامعة وهران، السنة الجامعية: 2011 / 2012.